ذاكرة المعتقلات

(أواه).. يا زمن

صائب ادهم

في سجن أبو غريب - صباح أحد الأيام التموزية، عام ١٩٧٤، بدا لي أن من أولى مزايا هذا السجن، أنه بلا صباح، لا تخترقه الشمس، هو في كل الأوقات ليل.. خارج المنظومة الشمسية، قلت يوماً، أن من بنى هذا السجن ليس مهندساً. بل واحد من علماء الفلك، جماعة غاليلو..

كنا نعاني من (حصارات) عدة، القضبان. مراقبة رجال المخابرات ورجال السيد المأمور، أي (السجانة)، كنت أسميهم، الأوغاد..

يوماً، شكوت من هذا الضغط العالي المدمر للأعصاب والمضعف للقلب إلى صديقي زكي توفيق المؤمن الذي كان آنذاك موظفاً في السجن بعنوان باحث اجتماعي، تابع إدارياً إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

أنا وزكي صديقان، مذ كنا طلاباً في جامعة القاهرة أواسط الستينيات. سألته يوماً ألا يحق للباحث الاجتماعي أن يتدخل لتخفيف معاناتنا والسماح بإعطائنا قليلاً من أشعة الشمس.؟

أوضح لي ما كنت لا أعرفه عن طبيعة وظيفته واختصاصه داخل السجن. قال: وظيفة الباحث الاجتماعي. تقديم الخدمة الاجتماعية المعنوية لعوائل السجناء وبذل الجهد لتأجيل أو وقف حالات الطلاق بين السجين وزوجته والتدخل إنسانياً لحل مشاكل عائلة السجين، وهذه الخدمة تشمل كل السجناء عدا السياسيين والمتهمين بقضايا أمن الدولة..

هؤلاء لا يحق للباحثين الاجتماعيين التدخل في شؤونهم والاهتمام بمطالبيهم، الجهة المسؤولة عنهم مباشرة هي المخابرات وقوى الأمن، وأوضح لي كذلك أن مشاكل السجناء السياسيين الاجتماعية (قليلة) لأنهم على قدر من الوعي والثقافة والحنكة...

سألته: ما الحنكة؟ قال: أعني بها بعد النظر والفراسة والصبر، إن السجين السياسي أن صمت، فهو يتكلم وأن ضحك فهو يسخر وأن ذهب إلى النوم يبقى لساعات طويلة صاحياً، يقلب الأمور أو يستعيد أكثر من قصيدة شعر أو كلمات أغنية شجية أو نشيد غاصب. أنه يرنو إلى شوارع كانت مكتظة بالناس والحكايا وإلى مكتبات تبيع الكتب المحظورة وإلى مقاه وحانات تنتشر على ضفاف دجلة في شارع أبي نؤاس. أو يتذكر امرأة كان يعتنق عبادتها يوما ويصلي ليل نهار في محرابها، خارج الأديان كلها..

لقد شخص زكي بعبارات قصيرة، ما كان موجوداً في غابة السجن المظلمة وبخاصة، فترة ما قبل النوم أو عندنا تستعصي الإغفاءة وترفض الجفون إن تغمض.

ومع توالي الأيام والسنين السجنية كنت أرى زكي بين الفينة والأخرى، في ممرات السجن، وكنت حين أراه لا أكلمه خوفاً عليه من عيون المخابرات. من الممكن أن يستجوبوه عن طبيعة العلاقة بيننا، لكن عيني كانت تحييه من بعيد ويقول كل منا للآخر، (شلونك. أنت ماكو..؟)

لقد علمني الصمت أشياء كثيرة أولها محاولتي إذلال الزمن وعدم الاعتراف بمساحته التي تشمل كل شيء في السماء والأرض. لقد وقفت امام الزمن كالصنم على أمل أن تخور قوة أي منا يوماً. أنه اعتقاد ساذج لاشك، فالزمن لا يقهر فهو صانع التأريخ ومن رحمه يولد كل شيء. من ضمن هذا الشيء، الإنسان الذي يعد الابن الشرعي للتاريخ ورمز فلسفته. لكني كنت انتظر يوماً مجيء عربة قطار يشاء القدر أن تنحرف عن مسار الزمن لتنقلي إلى مكان يفك صمتي، يشفيني من التهاب الحنجرة ويخرجني من دائرة الربو.

(اواه) يا زمن، خذني إلى ما وراء القضبان والجدران، خذني إلى ابناء عمومتي وجذوري.. الماء والنخلة وبيت الطين. بيت اللبن والتبن، إلى هذا الحد كرهت حضارة الاسمنت و(الشيلمان).

سألناهم عن الدساتير: فحدثونا عن التاريخ السياسي

هل يتذكر كبار السن من العراقيين.. الدساتير السابقة

محمد شريف أبو ميسم

يتذكر كبار السن من العراقيين المراحل السياسية التي مرت بها الدولة العراقية الحديثة، وربما أدرك البعض منهم دستور سنة ١٩٢٥ الملكي، الذي نص في واحدة من فقراته (أن ولاية العهد في الأكبر من ابناء الملك، وأن الملك مصون وغير مسؤول) مثلما نص الدستور العثماني الصادر سنة ١٨٧٦ الذي كان يطبق على العراق، باعتباره جزءا من الدولة العثمانية (السلطان مقدس وغير مسؤول!!). وقد بحثنا عن معمرين تسعفهم الذاكرة ليحدثونا عن دستور ١٩٢٥ فلم نجد، وعندما تساءلنا عمن يحدثنا عن دستور ٢٧ تموز عام ١٩٥٨ وجدنا أكثر من رجل مسن راح يحدثنا بإسهاب عن الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم ورفاقه ولكن ما من أحد منهم يتذكر شيئاً عن ذلك الدستور.. أما بخصوص دستور عام ١٩٦٣ الذي لم يتطرق لدور الدين في الدولة، فما من أحد ممن التقيناهم يعرف شيئاً عنه، وقد علمنا أن انقلابيي عام ١٩٦٣ اصدروا دستورهم المؤقت في ١٩٦٣/٤/٤ بيد أن دستوراً آخر تبعه في ٤/٢٢/ ١٩٦٤ وبعد سبعة أيام تحديداً يوم ١٩٦٤/٤/٢٩ صدر دستور آخر وهو دستور عبد السلام عارف الذي عمل به خلفه عبد الرحمن عارف، ثم جاء دستور ٩/٢١/ ١٩٦٨ الذي وضعه انقلابيو البعث وهذا الدستور لم يشترط برئيس الدولة أن يكون مسلماً بخلاف ما اشترطه دستور (الاخوين عارف).. وأغلب هذه الدساتير هي دساتير مؤقتة. واطول دستور مؤقت دستور انقلابيي البعث لسنة ١٩٧٠ الذي تم العمل به مؤقتاً، ولفترة قصيرة لا تتجاوز ٣٥ سنة!

عصا نوري السعيد

الحاج لطيف جخيور مواليد ١٩٢٩ قال: دستور الزمن الملكي كان (عصا نوري سعيد) ودستور الراحل عبد الكريم قاسم، كانت مقولته المأثورة (عفا الله عما سلف) أما القوميون فدستورهم دفنوه مع المعتقلين السياسيين الذين دفنوا وهم احياء.. وعندما جاء (البعثية) فإنهم وضعوا حبراً على ورق سموه الدستور المؤقت وقد كان مؤقتاً إلى حد سقوطهم.. وللأمانة اقول لك.. كانت هناك مساحة من الحرية في الزمن الملكي.

حكومة ارشد العمري

ويضيف الحاج لطيف قائلا: اذكر لك حادثة وقعت في عام ١٩٤٦، فقد دعت القوى الوطنية والديمقراطية وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي إلى تظاهرة جماهيرية لإرغام حكومة أرشد العمري على الاستقالة والمطالبة بإقامة حكومة تراعي مصالح الشعب، كان التجمع في ساحة زبيدة الواقعة في محلة قنبر علي وكان التجمع صباح يوم جمعة من شهر حزيران عام ١٩٤٦ فتوافد العمال والطلاب والمثقفون وبعض العسكريين من أبناء منطقة قنبر علي والمناطق المتاخمة لها مثل الفضل والمهدية وأبو سيفين والبو شبل وقرة شعبان وساحة السباع والخالدية وعزات طويلات وهي منطقة العوائل الكادحة والفقيرة.

توافدوا على أثر النداء الموجه من الحزب الشيوعي العراقي وهم يرفعون الشعارات الوطنية ويطالبون بسقوط حكومة العمري وما أن بدأت التظاهرة حتى هبت الجماهير المتشددة في الساحة رافعة اللافتات وهي تردد الهتافات والتصفيق، فتصدت لها الشرطة بالهراوات أول الأمر، وعندما فشلت في ذلك تقدمت المسيرة سالكة شارع الرشيد وعدد المتظاهرين يتزايد حتى وصلت جسر الأحرار فعبرته ثم دخلت منطقة الصالحية، وعندما شعر سياسيو ذلك الوقت أن الديمقراطية ستطيح بهم، أمروا الشرطة بفتح النار على المتظاهرين وكانت النيران كثيفة فسقط عدد من الشهداء والجرحى بينهم الشهيد الشيوعي شاؤول طويل.. هذا نموذج للديمقراطية التي نص عليها الدستور الملكي.

تظاهرات الكاظمية عام ١٩٤٨

ابتدأ الحاج ياسر الكاظمي كلامه: يقولون أن دستور ١٩٢٥ كان الأفضل من بين الدساتير التي وضعت منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة وهذا الكلام غير صحيح، فعلى ارضية هذا الدستور تم إعدام خيرة رجالات السياسة الوطنيين وهو بالتأكيد لم يكن دستوراً متكاملاً يلبي متطلبات الشعب حينها. تخيل أنه ينص على أن (الملك مصون وغير مسؤول) والحكومات المتعاقبة في غالبيتها فاسدة تخدم مصالح فئة معينة، باستثناء بعض الحكومات التي شكلت تحت مطلب جماهيري ولكن تم وضع العقبات أمامها ثم اضطرت للاستقالة مثل حكومة (توفيق السويدي) ومع ذلك فقد كنا نقيم المظاهرات والتجمعات، ففي تظاهرة الكاظمية في أحد أيام شهر ايلول من عام ١٩٤٨، تجمع آلاف من ابناء الشعب العراقي في صحن الكاظمية، منذ الصباح الباكر مطالبين بالخبز وإلغاء الأحكام العرفية والضرب على أيدي المحتكرين والمتلاعبين بقوت الشعب واثناء التظاهرة تعاقب الخطباء ومنهم الشاعر محمد مهدي الجواهري والشاعر محمد صالح بحر العلوم، وهم يحثون الجماهير على الاستمرار بالتظاهرات والإضرابات حتى التخلص من حكومة (مزاحم الباججي). وقد كانت الشرطة تطوق الصحن الشريف وعندما خرج المتظاهرون إلى الشارع، بدأت الشرطة هجومها علينا، فسقط العديد منا جرحى ولاحقتنا بين الأزقة والحارات، ولما ألقي القبض علينا وعلى بعض المارة، جمعونا ووضعونا في معسكر الوشاش وقد طالت مدة توقيفنا لمدة شهر، اضربنا خلالها عن الطعام لمدة ثمانية أيام فأطلقوا سراحنا بكفالة وتم تقديم من لم يحصل على الكفالة إلى المحكمة.

أتمنى أن لا يعود الطغاة إلى السلطة

الحاج مسلم عاشور (٧٥ سنة) قال: كل الذي أعرفه عن الدساتير، إن أول دستور ثم وضعه في عام ١٩٢٥ بقياسات تخدم العائلة التي جاءوا بها من الحجاز لتحكم العراق، ثم جاءت الدساتير الأخرى بعد ثورة ١٤ تموز وعلى حد علمي فان جميعها مؤقتة، وبقيت هذه الدساتير حبراً على ورق، وظل العسكر يحكمون العراق بالأحكام العسكرية، أما الذي نريده لأبنائنا وأحفادنا في عراقنا الجديد، فهو أن يعيشوا في بلد يبنى على أساس دستوري صحيح وتحكمه حكومات وطنية منتخبة.. لا أذكر من الدستور الملكي شيئاً، سوى إننا عندما نصعد إلى القطار كان ممنوعاً علينا الجلوس في مقصورة الطبقة الراقية أو مقصورة المهندسين والمعلمين، فقد خصصوا للفقراء من العمال والكسبة مقصورات أقل مستوى منها أي أنهم صنفوا الشعب بدستورهم وجعلونا في الخانة الأخيرة، وأتذكر أن الراحل عبد الكريم قاسم، أعاد لنا اعتبارنا واهتم كثيراً بالطبقات الفقيرة.. أما (البعثية) فقد تصدقوا علينا بقطرات من خيرنا الوفير وساقوا أولادنا االى الحروب والموت الجماعي.. أتمنى أن لا يعود الطغاة إلى السلطة، ونستطيع أن نبني بلداً متحضراً لأولادنا وأحفادنا..

ليس لهم دستور

الحاج حسن كاطع الكناني (مواليد ١٩٣٢): قال.. على مدار حياتي لم أسمع بإذاعة أذاعت نصاً دستورياً، ولم اسمع أن الصحف نشرت دستوراً معيناً، سواء في الزمن الملكي أم بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، أم في زمن القوميين أم البعثيين، عموم الناس لم تكن تفهم معنى الدستور، ولكنني عاصرت عمل الأحزاب السياسية، سواء في الزمن الملكي أم الجمهوري حتى مجيء صدام حسين الذي منع عمل الأحزاب السياسية، وكانت الأحزاب في زمن المرحوم عبد الكريم قاسم تصدر صحفها وتعمل بحرية.. وكانت هنالك حرية للراي ولكن القوميين عندما جاءوا إلى السلطة بعد انقلاب ٨ شباط المشؤوم عام ١٩٦٣ قاموا بتصفية كل السياسيين، وعاثوا في الأرض فساداً فلا اعتقد أن لهم دستوراً لأنهم يفهمون السياسية على أنها إقصاء للآخر.. وأمثال هؤلاء لا يؤمنون بالدساتير فتبقى حبراً على ورق...

نظمها المركز العراقي لتأهيل المرأة وتشغيلها

ورشة عمل في وزارة المالية لتوعية المرأة دستورياً

بغداد / أياد عطية الخالدي
تصوير / سمير هادي

أقام المركز العراقي لتأهيل المرأة وتشغيلها ورشة عمل لتوعية المرأة عن الدستور في ديوان وزارة المالية، وذكرت السيدة جنان مبارك مديرة المركز في تصريح لـ(المدى): أن هذه الورشة وهي الأولى التي يقيمها المركز عن التوعية بالدستور تأتي ضمن نطاق سلسلة من ورشات العمل التي يزمع المركز القيام بها بالتعاون والتنسيق مع وزارات الدولة كافة.

وأوضحت السيدة جنان مبارك أن المركز العراقي لتأهيل المرأة وتشغيلها، منظمة غير حكومية وغير مرتبط بأي تنظيم أو اتجاه سياسي ويعمل بلا هوية محددة. ويسعى من خلال إقامة هذه الورش إلى توعية المرأة عن الدستور، مفهوم الدستور، وما تصورات المرأة عن الدستور، وحقوق المرأة الدستورية. وتناولت الورشة عدداً من المواضيع منها حماية حقوق الإنسان، حماية المنشآت، تحديد سلطة الحكومة التعريف بدور الدين في الحكومة، التعريف بالفدرالية وفصل السلطات وعدد آخر من المواضيع والقضايا التي تتعلق بالدستور.

ورحب السيد أكرم الخفار المفتش العام في وزارة المالية بالمشاركات والمشاركين في هذه الورشة، وأوضح أن الدستور واحد من أهم مظاهر السيادة الوطنية وهو المرجع السياسي لحقوق المواطنين، وأكد أن قناعة وزارة المالية بأهمية مشاركة الجميع في كتابة الدستور الذي تقوم الآن الجمعية الوطنية بإعداد مسودته وراء حرصنا على أن تكون وزارة المالية هي الأولى بين الوزارات في نشر التوعية الدستورية، وقدم الخفار شكره للمركز العراقي لتأهيل المرأة وتشغيلها.

وقدمت السيدة جنان المبارك شرحاً مفصلاً عن معنى الدستور وماهيته والأنظمة الدستورية، وأنواع الأنظمة في الحكم وتطرقت إلى عدد من المواضيع التي تتعلق بالدستور، كما قدمت شرحاً عن مراحل صياغة الدستور والفترة المحددة لكتابته، والاستفتاء عليه ثم التصويت له وإقراره.

كما قدمت السيدة فائزة باخان دراسة عن العلمانية، تناولت فيها معنى العلمانية، وتاريخ نشوء فكرة العلمانية وظهورها في أوروبا في القرن السابع عشر وفي عدد من البلدان العربية مثل مصر، سوريا، لبنان، العراق في القرن التاسع عشر.

كما قدم الدكتور عمار العاني دراسة عن أنواع النظم الدستورية في العالم وأنواع أنظمة الحكم.

وقالت الست هدى جباري المدير التنفيذي لمركز العراق لتأهيل المرأة وتشغيلها: إن المركز سيتواصل في إقامة العديد من الورش لتوعية المرأة دستورياً في وزارات الدولة كافة.

المجلس العراقي للسلم والتضامن في ميسان يقيم ندوة حول الدستور

ميسان / محمد الحمراني

أقام المجلس العراقي للسلم والتضامن على قاعة نقابة المهندسين في العمارة ندوة نقاشية حول الدستور. وكان المجيب عن أسئلة الجمهور فيها المحامي أحمد العاني الذي تحدث عن الدستور في العراق المعاصر وضرورته في هذه المرحلة الحرجة، وطرحت خلال الندوة رؤى وتصورات متعددة لشرائح مختلفة من المجتمع طالبت أغلبها بضرورة توعية المواطنين البسطاء بفقرات الدستور. يذكر أن المحامي أحمد العاني كان من ضمن المؤسسين لمجلس السلم والتضامن في فترة الخمسينيات. وأن هذه هي الندوة الثالثة التي أقامها المجلس حول الدستور وأقيمت على قاعة نقابة المهندسين.

مواطنون بغداديون يتحدثون لـ(المدى)

هذا ما نريده في دستورنا الدائـــم

بغداد / هشام الركابي

كتابة الدستور الدائم هي الشغل الشاغل للعراقيين هذه الأيام لما يشكله من قاعدة رصينة لبناء البيت العراقي بجميع اطيافه وألوانه.

كانت لـ(المدى) جولة استطلعت فيها آراء شرائح متعددة في المجتمع للوقوف على أمانيهم وتطلعاتهم وما يطمحون أن يتضمنه الدستور العراقي الدائم.

المثقفون والدستور

الشيخ محمد الأسدي (رجل دين) قال لنا أولاً ان مسالة الدستور يكون مؤقتاً أو دائماً هي مسألة مطاطية خاضعة لاعتبارات كثيرة لأن الحياة في تطور، وعجلة الزمن تأتي بأشياء جديدة دائماً نحن نطمح لدستور يضمن حقوق جميع العراقيين بمن فيهم الأقليات أتمنى إشراك نخبة من أدباء العراق ومثقفيه في هذه العملية لأنهم ذوو ذهنية متفتحة وواسعة.

ان يكون دستوراً شاملاً

أما أحمد العبيدي (موظف حكومي) فيرى ان من المتطلبات الضرورية للجنة التي تأخذ على عاتقها كتابة الدستور أن تستمع إلى كل الآراء ووجهات النظر، وأن تعمل على صياغة دستور شامل لكل فئات المجتمع العراقي من أجل المساهمة في إنقاذ البلد من دوامة العنف والقتل التي نعيشها هذه الأيام وأنا اعتقد أن الدستور هو الضمان ووثيقة الخلاص من الأنظمة الدكتاتورية الاستبدادية.

ان يكون دستوراً عراقياً صرفاً

لا يختلف رأي د. جاسم المعاضيدي (استاذ جامعي) عن الراي السابق سوى أن يكون وحسب قوله الدستور عراقياً صرفاً يمثل النخبة العراقية بأكملها وأن لايغبن ولا يتناسى أية جهة كانت تريد للعراق الخير وان يكون مقدمة لنهاية حالة الانفلات الأمني التي تلقي بظلالها حتى داخل الحرم الجامعي، فنحن لدينا من الخبرات ما يجعلنا نستخرج دستوراً يلبي طموح الجميع وأنا أنظر بكل فخر إلى هذه المرحلة المهمة من تاريخ العراق الجديد بعيداً عن المحاصصات والتقسيمات التي تفرضها بعض الجهات التي تريد للعراق عدم الاستقرار وإشاعة الخراب في بلاد الرافدين.

حقوق الطلبة

أما الطالب علي حسين (طالب جامعي) فله تطلعات وآمال حول هذه المرحلة قائلاً أتمنى من الدستور القادم أن يأخذ بالاعتبار حق الطلبة وضمان مستقبلهم كونهم يمثلون ثروة البلد كما أتمنى أن يكون باباً لخلاص العراق من مرحلة الاحتلال من اجل استعادة السيادة بصورة كاملة.

والطالبة سوسن قيس (طالبة في كلية القانون) لا تختلف عنه وتضيف إلى الرأي السابق أن يكون الدستور متكاملاً مؤكدة ان للعراقيين خبرة كبيرة في هذا المجال وتعتقد أن عملية صياغة الدستور ليست بالشيء الصعب كون العراق اول دولة في التاريخ.

يساهم في بناء دولة القانون

راضي محمود (مهندس) أوضح لنا آماله وتطلعاته حول الدستور قائلاً أن الدستور وثيقة مهمة جداً تنظم حياة المجتمع وهي وثيقة حقوقية لحياة الناس المدنية والقانونية وهو يطمح إلى تكون هذه التجربة الأنجح في بلاد الشرق الأوسط بحيث تكون انطلاقة تعتمد عليها دساتير المجتمعات التي يحدث فيها تغيير.

عدم الإسراع في صياغة الدستور

حمد خلف (متقاعد) بين ان تطلعاته نحو هذه المرحلة محددة في أن تكون عملية الصياغة غير سريعة على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة التي يمر بها العراق لكن هذه العملية أفرحت العراقيين، الدستور الجديد يمثل خلاصاً من كل المعاناة والمآسي التي واجهها الشعب العراقي على مر السنين وتمنى حمد أن يبتعد الدستور عن كل ما يثير حفيظة أي طيف من أطياف الشعب وكل ما له علاقة بالقضايا الدينية والمذهبية والعرقية باعتبار الدستور وثيقة أو نظاماً يعمل للأجيال القادمة.